

بيان وزاري فارغ ومجلس رقابي معطل

عمر نشابة

إن الجدل المستمر بشأن الوزراء في الحكومة القادمة لا يستند إلى البحث في كفاءة المرشحين واستعدادهم للعمل معاً كفريق متجانس لوضع برنامج الحكومة والسعي المشترك لتطبيقه. فالخلاف بين الأشخاص المعروضين للتوزير لا يقتصر على السياسة، بل يتجاوزها ليتحول إلى تنافس على مراكز السلطة وتزاحم في سباق جمع الثروات. كيف يمكن أن يعمل هؤلاء معاً على تطبيق خطط معالجة النفايات وإصلاح شبكات الكهرباء والمياه وتوفير العلاج للمرضى وتحسين البنى التحتية وإدارات الدولة وتحقيق استقلالية القضاء وإبعاد الأجهزة الأمنية عن الأجنحة السياسية والاتفاق على استراتيجية دفاعية للبنان؟

إن عدم إيلاء مبدئي الكفاءة والتجانس المتلازمين، أي الاهتمام والتركيز على المحاصصة السياسية والطائفية والمذهبية واختيار الوزراء بحسب ولائهم لشخص الزعيم، كفيل بعدم منح مجلس النواب الثقة للحكومة. لكن بما أن المجلس مؤلف أصلاً من نفس القوى السياسية والطائفية التي تشكل الحكومة، يصبح عرض برنامج الحكومة على المجلس مضيعة للوقت، وتصبح عملية نيل الحكومة الثقة مسألة شكلية ومحسومة سلفاً.

أما البيان الوزاري فلا جدوى من العمل الجدي على صياغته، حيث إن الجزء الأكبر من مضمونه سيكون كمضمون البيانات الوزارية منذ الاستقلال، يتشابه إلى حد التطابق في بعض الأحيان باستثناء بعض الفقرات السياسية التي لا تشير إلى مشاريع خدمتية إنمائية وإصلاحية وطنية شاملة. غير أن «البيانات إذا تشابهت من حيث المرامي والغايات، فإنها تختلف دون ريب في تطبيقها وفي قدرة الحكومة، القائمة بها، على تنفيذها» (كما ورد في نص بيان حكومة الرئيس الراحل عبد الله اليافي عام 1953). العبرة إناً في التطبيق وفي «قدرة الحكومة على التنفيذ».

و«إكمال مكنة المرفق القضائي». لم يطبق ذلك، ولم تخصص الحكومة جلسة خاصة لبحث مشاكل السجون أصلاً، ولم تُطرح الثقة بالحكومة.

أما بشأن «قدرة الحكومة على تنفيذ» ما ورد في بيانها، فيفترض أن يعلم الوزراء بقدراتهم قبل وضع الخطط والبيانات، أليس كذلك؟ أم أن العبرة في صف الكلام الجميل لتسليّة نواب حسموا منح الثقة للحكومة قبل الاطلاع على بيانها؟

إن التداول الحاصل بشأن حصص الرؤساء والطوائف والمذاهب والمناطق والأحزاب والتيارات يدل على توجه محدد عن سابق تصور وتصميم لتعطيل الآليات الرقابية وعزل أي قوة معارضة للحكومة لمنع المحاسبة. وبالتالي، إن مداوات تأليف حكومة شراكة وطنية في لبنان تؤدي غالباً إلى إهمال الجدوى الأساسية لمجلس الوزراء، وهي إدارة مؤسسات الدولة بنحو سليم وتوفير الخدمات للمواطنين والسعي إلى معالجة المشاكل التي يعانون منها وتحديد السياسة الخارجية للدولة وتطوير الإنتاج الاقتصادي والعلمي والثقافي.

مجلس الوزراء تحوّل اليوم، بفضل نظام المحاصصة، إلى مرآة عن مجلس النواب. تجسّد ذلك فعلاً من خلال مطالبة بعض القوى السياسية بتوزير يتناسب مع حجم تمثيلها في البرلمان. لا يعطّل ذلك المهمات الرقابية لمجلس النواب فحسب، بل يمنح الحكومة سلطة تتجاوز الحدود التي وضعها النظام الديموقراطي لها.

أخطر ما في الأمر، أن حدود السلطة في لبنان اليوم لا يضعها مجلس الشعب كما تفترض مبادئ الحكم الديموقراطي، بل تحددها طبيعة العلاقة بين قادة القوى السياسية والطائفية في إطار نظام المحاصصة. وإذا كان كل زعيم يحكم طائفته ومذهبه وحزبه وتياره ديكتاتورياً من خلال النظام الزبائني والمال والعصبية الفئوية والتوريث السياسي، فإن توافق الديكتاتوريين على تشكيل حكومة يحوّل النظام اللبناني إلى نظام شمولي مريض ويضرب بالدستور عرض الحائط.

في التطبيق لا بد من مراجعة أداء الحكومات السابقة ومقارنتها بما ورد في بياناتها. وبما أن ما قصده حكومة اليافي هو الاختلاف في منهجية التطبيق، فإن الحكومات التي ترأسها سعد الحريري وفؤاد السنيورة منذ عام 2005 خارج المقصود حيث إنها لم تسع أصلاً بنحو جدي إلى تطبيق ما ورد في بياناتها الوزارية. فورد في بيان الحكومة التي شكلها الرئيس السنيورة عام 2005 مثلاً، أن الحكومة «تتمسك باستقلال القضاء تمسكاً مطلقاً وتؤكد تصميمها على إجراء الإصلاحات اللازمة وإعطاء هذا الأمر، كلّ أبعاده الضرورية لاستقامة عمل



توافق، الديكتاتوريين على تشكيل حكومة يحوّل النظام اللبناني إلى نظام شمولي مريض



المؤسسات وفعاليتها». لم يطبق ذلك إطلاقاً، بل تناست الحكومة «تصميمها على إجراء الإصلاحات» واستعاضت عنه بدعوة القوى الغربية والأمم المتحدة إلى التدخل في اختصاص القضاء اللبناني. وكانت هذه الحكومة قد نالت الثقة بغالبية 92 صوتاً. أما بيان الحكومة التي شكلها السنيورة عام 2008، فنصّ بيانها على أنها «تلتزم بالإسراع في تحديث المرفق القضائي، على صعيد التشريعات والتقنيات والمعلوماتية القانونية، تنفيذاً لدراسات ومشاريع مقترحة». لم تسع الحكومة جدياً إلى تطبيق ذلك «الالتزام»، وكانت قد نالت الثقة بغالبية 100 صوت في البرلمان. حكومة الحريري عام 2009 نالت الثقة بأغلبية 122 صوتاً وجاء في بيانها مثلاً: «نقل مسؤولية السجون إلى وزارة العدل وإنشاء مديرية عامة لها واقتراح تنظيمها وهيكلتها».

علم وخبر

صالح، وأحد القادة في الاغتراب محسن صفي الدين.

جولة عون الخارجية

تستعد دوائر القصر الجمهوري لاعداد برنامج جولة خارجية للرئيس ميشال عون، بعد تأليف الحكومة ونيلها الثقة، تشمل السعودية والكويت وقطر والامارات وايران وفرنسا والفاتيكان.

الحريري متضايق من عون وبري

نقل زوار رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري انه في حالة استياء من المداخلات التي تعطل تشكيل الحكومة. وقال هؤلاء إن الحريري محبط من كون رئيس المجلس نبيه بري «لم يغفر له» اتفاقه مع العماد ميشال عون، كما يواجه مع عون مشكلة «ناجمة عن عدم أخذه بنصيحة حليفه سمير ججع، الذي قال له إن عون صعب جداً، وإن من الأفضل التوصل معه الى اتفاق خطي على كل التفاصيل».

عون ومراد

زار الوزير السابق عبد الرحيم مراد، القصر الجمهوري أول من أمس، مهنئاً الرئيس ميشال عون بانتخابه. ونفى مراد أن يكون قد بحث مع عون موضوع مشاركته في الحكومة المزمع تأليفها. يشار إلى أن مراد مرشح ليشغل المقعد الوزاري السني الخامس الذي اتفق على أن يكون من حصة رئيس الجمهورية.

القومي والمقعد الشيعي الخامس

مقابل قرار القوى المسيحية عدم منح الحزب السوري القومي الاجتماعي مقعداً وزارياً من الحصة المسيحية، تتجه الأنظار صوب الحصة الشيعية، وقرار الرئيس نبيه بري بشأن منح المقعد الى الحزب ام لا. علماً ان قيادة «القومي» لم تناقش الامر بعد، فيما يتنافس على المقعد ثلاثة مرشحين: رئيس الحزب علي قانصو، عضو المجلس الاعلى قاسم

الذي يتولى تقسيمها بين الأفرقاء المنضوين فيه».

من جهته قال رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير ججع أمام وفد من نقابة الصحافة: «حين طالبنا بوزارة سيادية رفض مطلبنا، فجاءنا الحل من عون والحريري، بعد أن تشاورا مع بري بأن يتم منحنا نيابة رئاسة الحكومة وحقيبة وزنة، بدلاً من الوزارة السيادية، فقبلنا، ولكننا فوجئنا بأن التشكيكية لم تعلن، وبوضع عراقيل جديدة». وأضاف: «نحن مع عون لن نقبل باستمرار تركة عهد الوصاية، إذ يوجد لدينا دستور بنص على أن رئيسي الجمهورية والحكومة هما من يشكلان الحكومة». (الأخبار)

الذي تخلله عتب على المرحلة السابقة. وأكد باسيل للجميل التزامه تفاهمه مع القوات، وأنه لا يمكن أن يتخلى عنها في المفاوضات الجارية لتأليف الحكومة، على عكس ما هو موقفه من توزير الكتائب».

وفيما ذكرت معلومات أن الحريري أبلغ تيار المرده أخيراً أن حصته هي وزارة الثقافة، ذكرت أوساط مطلعة في «تيار المرده» أن الحريري سبق أن عرض على التيار حقيبة التربية، إلا أنه لم يعد إلى الحديث عن هذه الحقيبة». وأشارت إلى «أن المرده متفق مع بري على موقف واحد، هو أنهما في فريق واحد مع حزب الله، وأن الحقائق المخصصة لهذا الفريق يجب أن تعطى له، وهذا الفريق هو

اشتباك كانت قوة الدهم قد تحسبت له، في ظل وجود أوامر صارمة من قيادة العملية بضرورة توقيفه حياً، لكي تُستثمر المعلومات الموجودة في حوزته. أصيب أمون في إحدى رجليه، وتمكن الجيش من توقيفه ونقله بطوافة عسكرية إلى أحد المستشفيات. وكشفت قيادة الجيش أن الموقوفين في العملية هم كل من أحمد يوسف أمون الملقب بـ«أبو يوسف» و«الشيخ»، عصام صديق، عبد الرحمن الغاوي، محمد الغاوي، حسام العكلة، عكرمة عيوش، تهامة عيوش، عدنان فاضل، عبد اللطيف صديق، محمد أمون وعلي أمون.

وقد صادر الجيش خلال العملية كميات كبيرة من الأسلحة والأحزمة الناسفة والاعتدة العسكرية.

وتكشف المصادر الأمنية أن أمون متورط في العمليات التي طاولت دوريات الجيش عبر استهداف مباشر أو نتيجة زرع عبوات ناسفة وتفجيرها بدورياته، والمشاركة في إعداد السيارات المفخخة وتجهيزها وتفجيرها، ولا سيما في الضاحية الجنوبية لبيروت. وذكر الجيش أن الموقوف أمون مسؤول عن إطلاق الصواريخ على بلدات بقاعية في عام 2014، وأحد المخططين لعمليات الخطف التي طاولت مواطنين لبنانيين وسوريين في عرسال.

وذكرت المصادر الأمنية أن أمون كان قد جهز سيارتين مفخختين لإرسالهما إلى ضاحية بيروت. وكشفت أنه مسؤول عن إعداد الانتحاريين الخمسة الذين حاولوا التسلل عبر بلدة القاع وقدم لهم تسهيلات لوجستية، قبل أن يؤدي خلل في التخطيط إلى إفشال العملية.

وقد أثنى على عملية الجيش رئيس الجمهورية ميشال عون، والرئيس المكلف تأليف الحكومة سعد الحريري، فيما أصدر حزب الله بياناً هنأ الجيش فيه بالعملية، معتبراً أنها «تأكيد لدور المؤسسة العسكرية الأساسي في حماية الحدود وتخليصها من الإرهابيين». وعبر الحزب عن أمله بأن يكون لهذه العملية ومثيلاتها «الأثر الأكبر في إعادة» جنود الجيش المخطوفين (منذ آب 2014) إلى أهاليهم.